الى القطاع اليهودي بصورة غالبة وكان ذلك يتم من خلال التفاوت الكبير في الاجور لصالح العمال اليهود وحصر اعمال التعهدات بالمقاولين اليهود وبكلفة تبلغ اضعاف قيمة التكلفة الحقيقية، واستغلال التشريعات العثمانية المتعلقة بالضرائب واعمال السخرة لتطبيقها على القطاع العربي دون اليهودي. اما العامل الثاني فقد جاء هذه المرة من جانب الرأسماليين العرب وبتبرير صهيوني «اذ قدم تطبيق المشروع الصهيوني خلال فترة الانتداب البريطاني، الغطاء السياسي الضروري، دائما، لتكثيف استغلال العمال العرب من قبل بورجوازيتهم. فقد طالبت هذه البورجوازية عمالها بالمزيد من بذل قوة العمل في مقابل الاقل من الاجور وذلك بهدف مواجهة «ناجحة» للمشروع الصهيوني».

بعد تحديد هذه المؤشرات العامة، ينتقل الباحث الى دراسة تفصيلية لمختلف جوانب الاضرابات العمالية العربية في فلسطين فيتوجه اولا الى دراسة الاطار التشريعي لهذه الممارسة والذي يشير الى ان ممارسة الاضراب العمالي في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين بقيت محكومة اساسا، باطار تشريعي سلبي (مرتكز على الاصول العثمانية) سواء لجهة النصوص المتعلقة بالاضراب نفسه كممارسة عمالية او لجهة الكوابح التشريعية المعرقلة للانتظام العمالي النقابي خاصة. اي بمعنى آخر، شكل التشريع العمالي والاجتماعي عامة في مرحلة الانتداب البريطاني اطارا ملائما ومساعدا لتكثيف استغلال الشغيلة العرب دون ان يتيح لهم، بالمقابل، الاوليات الضرورية لتجديد قوة العمل ولتحسين شروط هذا التجديد ووسائله: دوام العمل، الحد الادنى للاجور، ضمانات العمال المختلفة، حق تشكيل النقابات وخاصة حق الاضراب».

ينتقل الباحث بعد ذلك الى تحديد خصائص الاضرابات العمالية في جداول تفصيلية، دون ان تفوته الاشارة الى صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة اللازمة نظرا لقلة المصادر في هذا المجال واستيلاء حكومة العدو الاسرائيلي على ارشيف النقابات والصحف الرسمية وغيرها من مصادر المعلومات المحفوظة لدى حكومة الانتداب البريطاني آنذاك. وتشير الارقام الواردة في هذه الجداول الى مجموعة الاستنتاجات التالية:

١ ـ تزايد اللجوء الى الاضرابات وخاصة في سنوات ١٩٣٥، ١٩٣٧ وفي الاربعينات.